

صالح جلاّد*

سياسات إسرائيل إزاء الموارد الهيدروكربونية لفلسطين

تسعى هذه المقالة، وهي كانت في الأساس جزءاً من ملف عن الغاز في شرق المتوسط نُشر في العدد ١١١ من "مجلة الدراسات الفلسطينية"، للإضاءة على الموارد البترولية والغازية المكتشفة والمتوقعة في فلسطين، والسياسات الإسرائيلية الهادفة إلى منع الفلسطينيين من الاستفادة منها.

العوامل الرئيسية التي ستحدد مستقبل منطقة الشرق الأوسط غير المستقر فعلاً. في سنة ٢٠٠٤، وبعد عدة أعوام من الحفر في الأراضي المجاورة للخط الأخضر والقريبة من قرية رنتيس الفلسطينية، أعلنت الشركة الإسرائيلية غفوعات عولام للتنقيب عن النفط، والمسجلة في القدس، اكتشافاً تجارياً يُقدّر بـ ٩٨٠ مليون برميل من النفط القابل للاستخراج في حقل "مجد" النفطي، كما أُعلن في سنة ٢٠١٠، مزيد من الاكتشافات يساوي ١,٥ مليار برميل في الحقل نفسه. ومن شبه المؤكد أن الحقول تمتد إلى داخل الأراضي الفلسطينية التي ضمتها السلطات الإسرائيلية المدنية والعسكرية بشكل غير قانوني. وفي سنة ٢٠١٢، أشارت اتصالات بين وزارة الخارجية البريطانية والقنصلية البريطانية في القدس إلى إمكان اكتشاف النفط قرب الخليل. ويمكن العثور على حقول النفط البرية المحتملة

تشير دراسة لدائرة المسح الجيولوجي التابعة للحكومة الأميركية في سنة ٢٠١٠ بوضوح إلى أن فلسطين التاريخية لا تعاني شحاً في الموارد الهيدروكربونية، إذ عُثر على ترسبات بحرية بكميات تؤدي إلى تنمية فلسطينية ونمو بشكل مستديم نسبياً. وعلاوة على ذلك، فإن العوامل الجيوسياسية والجغرافيا الاقتصادية المترابط بعضها ببعض تطفئ على الدول ذات الشواطئ المشتركة في حوض شرق المتوسط، بما فيها تركيا وقبرص وسورية ولبنان. وتشكل إسرائيل وفلسطين ومصر، فضلاً عن مصالح المجتمع الدولي ككل، خطراً واضحاً وقائماً يعوق بصورة جدية أنشطة النفط والغاز في حوض شرق المتوسط والمنافع الإجمالية من هذه الأنشطة. وستشكل الثروة الهيدروكربونية والموارد المائية

* المستشار المالي لشركة اتحاد المقاولين CCC.

الفلسطينية للتطوير والإنتاج والتسويق فيما يتعلق بحقل "غزة مارين" على مدى ٢٥ عاماً. وفي سنة ٢٠٠٠، وبعد تلقي تصريح أمني من السلطات المختصة في إسرائيل، نجحت "بريتيش غاز" في العثور على الغاز على عمق ضحل نسبياً يبلغ ٦٠٣ أمتار تحت مستوى سطح البحر (نشرة "ميس"، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠)، وقدّر احتياط الغاز المعلن بـ ١,٤ تريليون قدم مكعبة. ومع ذلك، رفضت الحكومة الإسرائيلية الاقتراح الأولي لـ "بريتيش غاز" بمدّ خط لأنابيب التصدير لنقل الغاز من "غزة مارين" إلى منشآت الغاز الطبيعي المسال في "إدكو" بمصر ("ميس"، ٧ تموز/يوليو ٢٠٠٣).

وبحلول سنة ٢٠٠٧، أدركت "بريتيش غاز" أن جميع المحاولات للتفاوض مع السلطات الإسرائيلية انهارت أمام البروتوكولات والاتفاقيات، بما في ذلك اتفاق أوصلو والاتفاقيات الدولية الأخرى ("ميس"، ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨). وحدث هذا على الرغم من الضمانات التعاقدية والمالية وما يتصل بها من آلية إنفاذ كانت السلطات الفلسطينية على استعداد لتنفيذها. ونتيجة ذلك، احتفظت "بريتيش غاز" بالترخيص، وأغلقت مكاتبها في إسرائيل، وانسحبت من المشروع تاركة بئرين استكشافيتين غير مطورتين.

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن أغلبية الجهات المشاركة في أنشطة النفط والغاز البحرية هي إسرائيلية، ومعظمها من الشركات التابعة لمجموعة "ديليك". ومع ذلك، كان بعضها الآخر، مثل "شركة شرق البحر المتوسط للغاز"، مزيجاً من المصالح الإسرائيلية، وكذلك شركات مصرية وأميركية وتايلاندية.

يقدم موقع "غزة مارين" البعيد ٢٠ ميلاً بحرياً تقريباً من سواحل فلسطين، مزايا قيمة تتعلق بتكلفة التطوير والإنتاج والتصدير، كما أن المياه الضحلة نسبياً توفر إنتاجية بتكلفة أقل، فضلاً عن أن قرب الإنتاج من الأرض والميناء يوفر ميزة نسبية في كل من التسليم والسرعة

الأخرى بالقرب من بير زيت، وكذلك في منطقة غزة. وتجدر الإشارة إلى أن إدارة الاحتلال حفرت، في سبعينيات القرن العشرين، في شمالي غزة المحتلة وجنوبها.

مرة أخرى، يجد الخبراء القانونيون الدوليون مع نظرائهم الفلسطينيين أنفسهم مدعوين إلى التدقيق في قضية استغلال الأجهزة المدنية والعسكرية للاحتلال الإسرائيلي في فلسطين الموارد الطبيعية لأجل الربح، ولفت انتباه المجتمع الدولي إليها، واستعادة الحقوق الفلسطينية الماضية والحاضرة والمستقبلية وكذلك التعويضات.

ومن الجدير بالذكر أن الشركات التالية استؤجرت لاستخراج النفط من دولة فلسطين المحتلة: "إديسون سبا" (إيطاليا)؛ "جيني للطاقة" (الولايات المتحدة الأميركية)؛ "غفعوت عولام" للتنقيب عن النفط (إسرائيل)؛ "مبادرة إسرائيل للطاقة" (إسرائيل) وهي شركة تابعة لـ "جيني للطاقة".

علاوة على ذلك، ووفق تقويم الأثر البيئي لـ "الأراضي الفلسطينية" ومكتب ممثل اللجنة الرباعية برئاسة طوني بلير، ثمة دلائل تشير إلى أن فلسطين تملك ترسبات تجارية من النفط الصخري، وقوى الاحتلال تمسك بما يقرب من ١٥٠ مليار برميل من النفط الصخري منها ترسبات كبيرة تقع على طول الخط الأخضر. وعلى الرغم من التحذير الذي أطلقه العلماء عن خطر تلويث موارد المياه في الضفة الغربية، فإن "جيني للطاقة" حصلت على ترخيص لموقع إنتاج تجريبي ألغته المحاكم الإسرائيلية في وقت لاحق، كما أن كبير علماء "مبادرة إسرائيل للطاقة" كشف في مؤتمر عُقد في منطقة البحر الميت في سنة ٢٠١٤ أن الضفة الغربية لديها ترسبات من النفط الصخري يمكن أن تكون على الأقل بقدر تلك التي عُثر عليها في إسرائيل.

وقد وقّع ائتلاف "بريتيش غاز" ("بريتيش غاز"؛ "شركة اتحاد المقاولين"؛ صندوق الاستثمار الفلسطيني) اتفاقية مع السلطة

الأول/أكتوبر ٢٠١٦، فإن أكثر من نصف مجموع السكان الفلسطينيين البالغ عددهم ٤,٨ ملايين شخص في فلسطين المحتلة، هم في حاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية بسبب العزل وتقييد التنقل، فضلاً عن أن البنى والأماكن الفلسطينية هُدمت بشكل منهجي، الأمر الذي يعوق حق الفلسطينيين في التنمية الاقتصادية، ويتعارض مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن.

ويُفاهم محنة مستقبل الاقتصاد الفلسطيني التطبيق المستمر للقوانين المقيّدة، والحرمان من حقوق الإنسان من أجل التنمية المستدامة، وذلك بعد أكثر من أربعة عقود من ضعف القطاعات الزراعية والصناعية ومصادرة الأراضي، والاستخدامات التمييزية للمياه، والحصار البحري لغزة، والجمود القسري للعمالة وغيرها من الموارد.

ومن الأمثلة لذلك أن ٨٥٪ من الموارد السمكية، و ٥٠٪ من الأراضي الزراعية، هما خارج متناول الفلسطينيين، كما أن أكثر من ٦٠٪ من الأراضي الصالحة للزراعة في الضفة الغربية غير الساحلية لا يتاح للإنتاج الفلسطيني الوصول إليها. وتستخرج إسرائيل - خلافاً لاتفاق أوسلو وملحقاته - من المياه ما يفوق المستويات المتفق عليها، وتصادر ٨٢٪ من المياه الفلسطينية لاستخدامها في المستعمرات.

وتدهورت الرعاية الاجتماعية الفلسطينية بشكل كبير خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠١٤، مثلما يتضح من مؤشرات الاقتصاد الرئيسية الصادرة عن البنك الدولي و"أونكتاد" ومؤسسات أخرى. ويكفي لتبيان وضع التشرذم والتشوه الاقتصادييين في النظام البيئي الفلسطيني، أن نذكر أن الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني تحت الاحتلال نما سنوياً ١٪ فقط، بينما تزايد عدد السكان بمعدل ٣٪ سنوياً.

وحين تُضاف التعويضات من الدول والشركات والأفراد التي تسبب بها الحرمان من استغلال النفط والغاز في البر والبحر

التي يمكن نقله بهما إلى المستهلكين النهائيين في فلسطين، وكذلك على الصعيد الدولي. ويمثل "غزة مارين" الاكتشاف الأول للغاز في المياه البحرية للأراضي الفلسطينية، ويجب ألا يكون مفاجئاً إذا استنتجنا أن احتمال حدوث مزيد من الاكتشافات الهيدروكربونية، بما في ذلك احتياط النفط، ممكن بشكل كبير.

الحقوق البحرية لدولة فلسطين

الأهم من ذلك أنه يجب إعادة النظر بدقة في الحزمة الثلاثية الموقّعة من الحقوق البحرية المخصصة لدولة فلسطين، ويجب أن يفاوض خبراء قانون فلسطينيون ودوليون على وضع الإحداثيات البحرية الشرعية وتعيين الحدود لدولة فلسطين، وهذه المفاوضات ستتطلب مفاوضات مباشرة مع مصر وقبرص وإسرائيل. وتفسر الدراسات المتوفرة أنه في ظل القانون الدولي وما يتصل به من اتفاقيات، فإن المنطقة التي يمكن استغلالها في منطقة البحر المتوسط يمكن أن تبلغ ٥ - ٦ أضعاف حجم المنطقة الاقتصادية المسموح نظرياً للسلطة الفلسطينية استكشافها، لكن وكلاء الاحتلال المدنيين والعسكريين يحرمونها عملياً من هذا الحق.

إن أي تقويم للتكلفة التي يتكبدها الفلسطينيون يبقى جزئياً لأن من الصعب تقويم الظروف النفسية والمؤلمة، وظروف القلق المسببة للاكتئاب التي عاشوا في ظلها أعواماً. فحرمان الفلسطينيين من حقوق الإنسان ومن استغلال مواردهم القانونية الضرورية لتنميتهم يمتد لأجيال مستقبلية، وهو أمر أظهرته قائمة وضعتها "أونكتاد" في سنة ٢٠١٥، وأطلقت عليها قائمة "الاستغلال والإفقار والتهميش والتشريد وتدمير الممتلكات والاستيلاء على الموارد".

فبحسب بيان وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ستيفن أوبراين، في خطاب وجهه إلى مجلس الأمن في تشرين

الاحتلال بمعيشة الفلسطينيين عبر اغتصاب
مواردهم من أجل الربح والإعاقة المتعمدة
لحقوق الإنسان في التنمية.
فالسجلات المدنية والعسكرية الإسرائيلية
تسيطر بصورة فاعلة على فلسطين كلها، بما في
ذلك منطقتها البحرية، وتستغل الموارد
الفلسطينية من أجل الربح، في حين تنكر على
الفلسطينيين حقهم في التنمية المستدامة.
ويجدر التأكيد أن المنطقة "ج" تحتوي على
الموارد الطبيعية الإنتاجية في فلسطين،
واستناداً إلى تحقيقات "أونكتاد" والأمم المتحدة،
لو لم يحرم الاحتلال فلسطين من الاستفادة
بحرية من مواردها الطبيعية في المنطقة "ج"
وحدها، لازداد الناتج المحلي الإجمالي
الفلسطيني بنسبة الثلث على الأقل، أو ما يقرب
من ٤ مليارات دولار.
وتؤكد تحليلات إحصائية أخرى تقدمت بها
"أونكتاد" والبنك الدولي وغيرهما من المؤسسات
الدولية والمحلية، وجود خطط متفق عليها بين
سلطات الاحتلال المدنية والعسكرية لضم
فلسطين التاريخية كلها بعد إخلائها من الشعب
الفلسطيني. ومن الجدير بالذكر أن تمويل
اغتصاب الموارد الفلسطينية من خلال سياسات
الاحتلال تتحمله جهات مانحة أجنبية،
ومؤسسات المعونة الدولية، والفلسطينيون
العاملون في إسرائيل، لكن المنافع التي تلي ذلك
تحصلها الإدارة الإسرائيلية بصورة حصرية
وربحية.
إن دولة فلسطين، وفق المؤشرات القانونية
الدولية كلها، هي الممثل الوحيد لقطاع غزة
والضفة الغربية. وخلاف ذلك، سيستمر هذا
الوضع في التدهور، ذلك بأن الوحدة بين
المنطقتين شرط ضروري لتحقيق النجاح
للأهداف الفلسطينية في هذه المسألة.
فبموجب القانون الدولي، واتفاقية جنيف،
واتفاقيات الأمم المتحدة، ونورمبرغ، ومختلف
القوانين الأخرى ذات الصلة، تؤكد دولة فلسطين
سيادتها على أراضيها وكذلك على مواردها، ولا

الفلسطينيين، إلى تكلفة الاحتلال، فإنها كفيلة
بتحقيق النمو والتطور الكبيرين اللذين طال
انتظارهما لشعب فلسطين. لكن الشركات والأفراد
الذين يستغلون عن دراية الموارد الفلسطينية
تحت الاحتلال ليسوا في مأمن، إذ يجب دفع
تعويض إلى "بريتيش غاز" عن التكاليف كلها
التي تكبدتها منذ توقيع اتفاقية الامتياز.

استنتاجات

ستستمر أجهزة الاحتلال في استخدام جميع
الوسائل المتاحة لها، بما في ذلك فرض
ممارسات وحشية وغير مشروعة دولياً على
الفلسطينيين لتبرير اغتصاب مواردهم. ولهذا
يجب التدقيق بصورة جدية في الحقوق الوطنية
للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة كلها،
البرية وكذلك البحرية، من جانب خبراء يمتلكون
الشفافية والمساءلة الكافيتين وفق القوانين
الدولية المرعية الإجراء والاتفاقيات والمعايير
المقبولة. ولا بد من إعلان هذه الحقوق الإقليمية
رسمياً من أجل تحقيق وضع قانوني، وإرساء
الأسس لمفاوضات على الرغم من رفض قوى
الاحتلال، كما يجب إجراء مفاوضات مستمرة
وشفافة بين جميع الدول ذات الشواطيء
المشاركة بحضور وفود من دولة فلسطين.
إن تهديد حقوق الدول الأخرى ذات الشواطيء
المشاركة (فلسطين؛ لبنان؛ سورية)، وحرمان
السكان الخاضعين للاحتلال بصورة مباشرة أو
غير مباشرة، من استغلال الموارد الحيوية، بما
في ذلك النفط والغاز والطاقة ذات الصلة، أو من
خلال فرض قيود اقتصادية أو تهديدات عسكرية
غير إنسانية بشكل مفرط، يُعتبران جريمة إبادة
جماعية لا تخضع للتقادم. والشركات التي
تتعامل بدراية ومعرفة مع كيانات الاحتلال من
أجل الربح بهذه الطريقة يجب أن تحاسب على
نحو مماثل.
يجب التدقيق أيضاً، وبصورة جدية، في
التعويض عن الأضرار التي ألحقها نظام

التقديرات إلى احتوائه على ١,٥ تريليون قدم مكعبة): إطلاق المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية ومجموعة "بريتيش غاز" وفق نصوص أوسلو للتعاون الاقتصادي. حزيان/يوني: مجموعة "بريتيش غاز" تقترح توريد الغاز من مصر وغزة وإسرائيل (حقوق قبالة عسقلان) إلى شركة الكهرباء الإسرائيلية.

تموز/يوليو: رئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود باراك يمنح مجموعة "بريتيش غاز" الإذن لتأمين أول بئر في "غزة مارين"، وسُميت "مارين ١": السلطة الفلسطينية توافق على خطة مجموعة "بريتيش غاز" للتطوير بما في ذلك بناء خط أنابيب يربط حقول الغاز في البحر بغزة بتكلفة ١٥٠ مليون دولار.

٢٧ أيلول/سبتمبر: رئيس السلطة الفلسطينية، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، يشعل الشعلة الأولى في منصة "غزة مارين".

٢٨ أيلول/سبتمبر: انطلاق الانتفاضة الثانية.

تشرين الثاني/نوفمبر: "بريتيش غاز" تبدأ حفر البئر الثانية في "غزة مارين" ("مارين ٢").

٢٠٠١

٦ شباط/فبراير: انتخاب أرئيل شارون الذي يعترض على أي عملية شراء إسرائيلية للغاز الفلسطيني.

٢٠٠٢

مجموعة "بريتيش غاز" تُجري دراسة الجدوى الثانية على غاز غزة (جرت الأولى في سنة ٢٠٠٠)، وتكلفة الدراسات ١٠٠ مليون دولار: يقلص "التزام برتيني" لـ ٢٠ ميلاً بحرياً (٣٢ كيلومتراً بحرياً) المتفق عليها في أوسلو قبالة غزة للفلسطينيين إلى ١٢ ميلاً (٢٢ كيلومتراً).

أيار/مايو: شارون يلغي اعتراضه، يطلب من

يحق لأي كيان آخر أن يقرر قانونياً باسمها ما يتعلق بالتخلص من مواردها البرية والبحرية، أو نقلها بأي وسيلة. وينبغي للدول والشركات والأفراد المخالفين تحمّل المسؤولية المترتبة عليهم بمقتضى القانون المدني والجنائي، كما يتعين على السلطات الفلسطينية المختصة قانونياً أن تتابع التعويضات في جميع أنحاء العالم وفق القانون الدولي والاتفاقيات الدولية.

مسرد

الجدول الزمني: حالة "غزة مارين"*

١٩٩٩

مجموعة "بريتيش غاز" تكتشف غزة مارين (١٧ إلى ٢١ ميلاً بحرياً من ساحل غزة).

٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر: توقيع عقد

لـ ٢٥ عاماً للتنقيب عن الغاز وتطوير "غزة

مارين"، بين مجموعة "بريتيش غاز"، و"شركة

اتحاد المقاولين" التي يملكها فلسطينيون،

وصندوق الاستثمار الفلسطيني. ويقول نبيل

شعث، وزير التخطيط والتعاون الدولي في

السلطة الفلسطينية آنذاك، للإذاعة الفلسطينية:

"في ظل اتفاقية غزة - أريحا، اعترف

الإسرائيليون بحقنا في ٢٠ ميلاً (٣٢ كيلومتراً)

في البحر، بما في ذلك مواردها المحتملة، مثل

النفط والغاز."

٢٠٠٠

مجموعة "بريتيش غاز" تحفر بئرين وتُجري

دراسات جدوى في شأن "غزة مارين" مع نتائج

جيدة: أول حفر اختباري لحقل الغاز الإسرائيلي

"نوا" (تشير التقديرات إلى احتوائه على ٠,٠٤

تريليون قدم مكعبة) المتاح لـ "غزة مارين":

اكتشاف "ماري - ب"، وهو حقل آخر (تشير

رئيس الحكومة البريطانية آنذاك طوني بليز، كما قيل.

٢٠٠٣

شارون يتراجع عن قراره، مدعياً أن المال الذي سيدفعه الإسرائيليون إلى السلطة الفلسطينية ثمناً للغاز يمكن أن يدعم الإرهاب، على الرغم من إعلان إسرائيل أن عائدات الغاز للفلسطينيين ستحوّل إلى حساب خاص يُستخدم لعائدات المساعدات الدولية، وعائدات تسوية الضرائب لاكتشافات الغاز في شرق المتوسط.

٢٠٠٥

أيار/مايو: إسرائيل والشركة المصرية "إي إم جي" توقعان صفقة غاز بـ ٢,٥ مليار دولار، والغاز المصري سيُورّد إلى إسرائيل في صفقة لـ ١٥ عاماً.
أيلول/سبتمبر: إسرائيل تعيد انتشارها في قطاع غزة.

٢٠٠٦

يحاول مسؤولون في المملكة المتحدة، في وقت ما خلال هذا العام، إقناع إسرائيل بالعودة إلى طاولة المفاوضات مع مجموعة "بريتيش غاز".

كانون الثاني/يناير: "حماس" تفوز في

الانتخابات؛ خفض الأميال البحرية من ١٢ (٢٢) كيلومتراً بحرياً) - وفق "التزام برتيني" في سنة ٢٠٠٢ - إلى ٦ أميال (١٠ كيلومترات)؛ إيهود أولمرت يحل محل شارون وسط أنباء عن علاقات له أفضل مع بليز.

١٢ تموز/يوليو - ١٤ آب/أغسطس: حرب إسرائيل وحزب الله.

٢٠٠٧

٢٩ نيسان/أبريل: مجلس الوزراء الإسرائيلي يوافق على اقتراح أولمرت إجراء محادثات

جديدة مع مجموعة "بريتيش غاز".

أيار/مايو: الكشف عن شروط الشراء بين

مجموعة "بريتيش غاز" وإسرائيل (إسرائيل

ستشتري ٠,٠٥ تريليون قدم مكعبة من الغاز

بأربعة مليارات دولار سنوياً بدءاً من سنة

(٢٠٠٩)؛ السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة

الإسرائيلية توافقان على أن حصة السلطة

الفلسطينية من العائدات ستحوّل من خلال

حساب دولي لا يمكن الوصول إليه من طرف

السلطة الفلسطينية الرسمية؛ سيُضخّ الغاز إلى

عسقلان ويورّد إلى السوق الإسرائيلية ويغطي

حاجات غزة.

١٤ حزيران/يونيو: "حماس" تستولي على

قطاع غزة لبدء الانقسام بين الضفة الغربية

وقطاع غزة؛ حكومة غزة تقول أنها ستغير شروط

العقد (في ذلك الوقت كانت الحصة الفلسطينية

١٠٪)، ومع ذلك، فإن المحادثات بين السلطة

الفلسطينية وإسرائيل لا تزال تتجاوز حركة

"حماس".

تشرين الأول/أكتوبر: نائب رئيس الحكومة

الإسرائيلية آنذاك موشيه يعلون ينصح

الإسرائيليين بعدم إبرام اتفاقية مع مجموعة

"بريتيش غاز".

٢٠ كانون الأول/ديسمبر: تعلن مجموعة

"بريتيش غاز" نهاية المفاوضات مع إسرائيل

بسبب "خلافات لا يمكن التغلب عليها".

٢٠٠٨

١٤ كانون الثاني/يناير: مجموعة "بريتيش

غاز" تغلق مكاتبها في إسرائيل، لكنها تحتفظ

بمكاتب في رام الله، وبامتياز حقول الغاز.

شباط/فبراير: مصر تصبح المورد الرئيسي

للغاز لإسرائيل.

أيار/مايو: مجموعة من النواب المصريين،

وناشطون من المعارضة، يشنّون حملة ضد

صفقة الغاز المصرية مع إسرائيل، والمسؤولون

الإسرائيليون يعتقدون أنه يجب البحث عن موارد

بديلة للغاز.

٢٧ كانون الأول/ديسمبر: بداية حرب غزة؛

تقليص الأميال البحرية المتاحة للفلسطينيين
قبالة غزة إلى ٣ (٥,٥ كيلومترات) من أصل ٦
أميال (١٠ كيلومترات).

٢٠٠٩

اكتشاف حقل الغاز "تامار" (تشير التقديرات
إلى احتوائه على ١٠ تريليونات قدم مكعبة)،
وهو يقع على بعد ٥٢ ميلاً (٨٣ كيلومتراً) تقريباً
قبالة حيفا، وحفرته "نوبل إينرجي" وشركاء
آخرون.

١٨ كانون الثاني/يناير: نهاية حرب غزة.

آذار/مارس: تكتشف "نوبل إينرجي" حقل
الغاز "داليت" (تشير التقديرات إلى احتوائه على
٥,٥ تريليون قدم مكعبة)، وهو يقع على بعد
٢٧,٣ ميلاً قبالة الساحل الإسرائيلي.

٢٠١٠

الإسرائيليون يكتشفون أكبر حقل للغاز حتى
الآن، "لفيتان"، على بعد ٨١ ميلاً (١٣٠
كيلومتراً) قبالة حيفا.

٢٠١١

كانون الثاني/يناير: رئيس الحكومة

الإسرائيلية بنيامين نتنياهو والسلطة الوطنية
الفلسطينية يفتتحان محادثات مرة أخرى بشأن
عقد محتمل للغاز بعد خفض مصر حجم الغاز
المباع لإسرائيل خلال الانتفاضة المصرية.

٤ شباط/فبراير: نتنياهو يعلن أن الوقت

حان لتطوير الغاز الفلسطيني، وكان ممثل

اللجنة الرباعية طوني بلير إلى جانبه. يقول

نتنياهو: "[...] الإيرادات من الحقول الفلسطينية

ستذهب إلى السلطة الفلسطينية، والعائدات من

الحقل الإسرائيلي ستذهب إلى الحكومة

الإسرائيلية، وأنا أعتقد أن هذا أمر جيد

للاستقرار، ولتحقيق الازدهار، ومن أجل السلام."

١١ شباط/فبراير: الرئيس المصري حسني

مبارك يستقيل.

أيار/مايو: تقول القاهرة أنها ستوقف

إمدادات الغاز إلى إسرائيل إذا لم تجرِ مفاوضات
على سعر أعلى.

٢٠١٢

شباط/فبراير: تعلن "ديليك" وجود "مؤشرات
قوية" من الغاز في حقل الغاز "تاني"،
والتقديرات تشير إلى احتوائه على ١,٢ تريليون
قدم مكعبة.

نيسان/أبريل: مصر تعلن أنها ستوقف

تصدير الغاز إلى إسرائيل.

حزيران/يونيو: محاكمة وزير البترول

المصري السابق سامح فهمي في محكمة مصرية
بسبب بيع الغاز المصري بأسعار متدنية إلى
إسرائيل (وقد بُرِئ من التهمة لاحقاً).

آب/أغسطس: اكتشاف حقل الغاز "شمشون"،

والتقديرات تشير إلى احتوائه على ٥,٣ تريليون
قدم مكعبة.

أيلول/سبتمبر: بدء جولة جديدة من

المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية بشأن
الغاز، و"حماس" تجدد رفضها أي اتفاقية من
دون مشاركتها.

٢٠١٣

٣٠ آذار/مارس: بدء الإنتاج من حقل

"تامار"، والشروع في ضخ الغاز في أنابيب إلى
محطات توليد الكهرباء التابعة لـ "شركة
الكهرباء الإسرائيلية" في أسدود.

٢٠١٤

كانون الثاني/يناير: "شركة فلسطين لتوليد

الطاقة" تصبح أول عميل لأكبر حقل للغاز
الإسرائيلي، "لفيتان"، إذ وقّعت خطاب نيّات لدفع
١,٢ مليار دولار لتوريد الغاز مدته ٢٠ عاماً،
وجرى الإعلان أن الغاز سيُستخدم في مصنع
للكهرباء قيد التشييد قرب جنين.

تجميد هذا العقد في حينه).

٢٣ كانون الأول/ديسمبر: رئيس هيئة مكافحة الاحتكار الإسرائيلية يعلن أنه سيقاضي كونسورتيوم "نوبل إينرجي" ومجموعة "ديليك"، واضعاً الصفقات مع الأردن و"شركة فلسطين لتوليد الطاقة" موضع تساؤل.

٢٠١٥

آذار/مارس: "شركة فلسطين لتوليد الطاقة" تلغي صفقة الغاز الإسرائيلي.

٢٠١٦

أيلول/سبتمبر: الأردن يوقع اتفاقية شراء تتضمن دفع غرامات في حال أخلت "نوبل إينرجي" بتزويد "شركة الكهرباء الوطنية" الأردنية بما لا يقل عن ٤٥ مليار متر مكعب من الغاز من "لفيتان" على مدى ١٥ عاماً، عندما يبدأ الإنتاج في سنة ٢٠١٩ تقريباً، وذلك بقيمة ١٠ مليارات دولار. ■

شباط/فبراير: "نوبل إينرجي" توقع صفقة

بـ ٧٧١ مليون دولار مع "شركة البوتاس العربية" ومقرها عمان، وهي تابعة لـ "شركة برومين الأردن" لتوريد الغاز من تamar لـ ١٥ عاماً، وقد توسطت وزارة الخارجية الأميركية في المحادثات التي أدت إلى الصفقة.

أيار/مايو: اكتشاف حقل الغاز "كاريش" (إسرائيل)، والتقديرات تشير إلى احتوائه على ١,٨ تريليون قدم مكعبة (يُعتبر "كاريش" أقرب حقل إسرائيلي حتى الآن إلى المياه اللبنانية). ٨ تموز/يوليو - ٢٦ آب/أغسطس: حرب غزة.

أيلول/سبتمبر: حكومة الأردن توقع خطاب نيات مع "نوبل إينرجي" لـ ١٥ عاماً من أجل توريد الغاز الإسرائيلي، وتتراوح قيمة الصفقة ما بين ١٤ و ١٥ مليار دولار.

١٠ كانون الأول/ديسمبر: أغلبية النواب الأردنيين تصوت ضد اتفاقية الحكومة مع "نوبل إينرجي"، لكن التصويت غير الملزم يسمح للحكومة بالمضي قدماً في الصفقة إذا أرادت (تم

